

# رَفْعُ الْأَسْتَبَالِ

عن مسألتى كشف الرؤوس ولبس النعال فى الصلاة

للعالم العلامة أستاذ المحققين

صاحب الفتاوى مولانا الشيخ

محمد زاهد بن الحسن الكوثري

وكيل المشيخة الإسلامية فى الخلافة العثمانية سابقاً

oooooooooooo

على بشره ووقف على طبعه

السيد عز الدين الوكيل الحسيني

مؤسس ومدير مكتب نشر الفتاوى الإسلامية

من أقدم عموره إلى الآن

يونيه سنة ١٩٤٧م

شعبان المعظم سنة ١٣٦٦هـ

---

الطبعة الأولى

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا  
محمد رسول الله وآله وصحبه أجمعين  
وبعد فهذه رسالة في حكم كشف  
الرؤوس ولبس النعال في الصلاة  
للاستاذ المحقق الكبير صاحب الفضيلة  
الشيخ محمد زاهد بن الحسن الكوثرى  
وكيل المشيخة الإسلامية في الخلافة  
العثمانية سابقا ، استأذنته في نشرها  
ليعم نفعها ، فأذن لي بذلك صونا للجمهور  
من تلبسات أهل الابتداع ، والله  
سبحانه وتعالى ولي النفع .

الناشر

عزت العطار الحسيني

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى

وبعد فقد كثر التساؤل في هذه الأيام عن حكم صلاة المصلي وهو حاسر الرأس من غير عذر ، وعن حكم الصلاة في النعال حيث نجم أناس يذلمهم إنكار المعروف وإذاعة المنكر ، ومفاجأة الجمهور بخلاف ما توارثوه خلفاً عن سلف ، وهؤلاء المتمجدون الساعون في الفتنة بآثارة قلاقل بين المسلمين في بيوت الله في عباداتهم له سبحانه من أعجب الناس عقولاً وأشبههم بالخوارج في استعظام الصغير ، واستصغار الكبير ولا داعي للافاضة في الكشف عن أحوالهم هنا ، وقد عرفهم الناس بسعيهم في تفرقة كلمة المسلمين فنبذوهم ودعوتهم في كل مكان . فاتحدث هنا عن المسألتين بتوفيق الله سبحانه :

أما صلاة المصلي وهو حاسر الرأس من غير عذر فصحيحة إذا كانت مستجمة للشروط والأركان ، لكنها خلاف السنة المتوارثة ، والعمل المتوارث في كل بقعة من بقاع المسلمين على توالي القرون وتشبه بأهل الكتاب فانهم يصلون وهم حاسر الرؤوس كما هو مشهود ، ونبدل الزينة التي أمر المسلمون بأخذها عند كل مسجد وصلاة ، وقد أخرج البيهقي في السنن الكبرى ( ٢ - ٢٣٦ ) بطريق أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع عن عبد الله ولا يرى نافع إلا أنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا صلى أحدكم فليلبس ثوبه فان الله عز وجل أحق من تزين له ،

فإن لم يكن له ثوبان فليأثر إذا صلى ولا يشتمل أحدهم في صلاته  
اشتغال اليهود .

وأخرج أيضا بطريق العباس الدوري . ثنا : سعيد بن عامر  
الضبي ، عن سعيد ( بن أبي عروبة ) ، عن أيوب ، عن نافع قال :  
رأى ابن عمر وأنا أصلي في ثوب واحد فقال : ألم أكسك ؟ . قلت :  
بلى . قال : فلو بعثتك كنت تذهب هكذا ؟ . قلت : لا . قال : فأنه  
أحق أن تزين له . وأخرج أيضا بطريق يوسف بن يعقوب القاضي  
ثنا : سليمان بن حرب ، ثنا : حماد بن زيد عن أيوب ، عن نافع . قال :  
تخلفت يوما في علف الركاب فدخل علي ابن عمر وأنا أصلي في ثوب  
واحد . فقال لي : ألم تكس ثوبين ؟ . قلت بلى . قال : أرأيت لو  
بعثتك إلى بعض أهل المدينة أكنت تذهب في ثوب واحد ؟ . قلت :  
لا . قال : فأنه أحق أن يتجمل له أم الناس ؟ .

**وهذه هي** مدرك الفقهاء في قولهم بكرامة صلاة المصل في هيئة  
لا يخرج بها إلى من يحترمه ، ولا شك أن المرء لا يخرج  
إلى من يحترمه وهو حاسر الرأس في عادة المسلمين خلفاً عن سلف  
فتكره صلاته وهو حاسر الرأس .

قال الماوردي : أخذ الزينة هو التزين بأجمل اللباس . وقال أبو  
حيان : والذي يظهر أن الزينة هو ما يتجمل به ويتزين عند الصلاة  
ولا يدخل فيه ما يستر العورة لأن ذلك مأمور به مطلقاً .

وهذا كلام وجيه جداً فشمول الزينة لغطاء الرأس ليس بموضع  
حرية أصلاً ، وهو المعمول به من أول الإسلام إلى اليوم ولم ير أحد

في زمن من الازمان ولا في مكان من الامكنة انعماد صفوف المسلمين في صلواتهم وهم حمر الرؤوس ، ومن ينكر ذلك يكون مكابراً .

فحالة اخراج غطاء الرأس من الزينة لا يعارضها دليل بل تكون قولاً بالتشهي بدون قدوة . ولا شك أن لفظ الزينة يتناول غطاء الرؤوس تناولاً أولياً فيكون مأموراً به في الآية ، وتوهم اقتصار الآية على سبب نزولها من زجر أهل الجاهلية الذين كانوا يطوفون بالكعبة وهم عراة من جميع ملابسهم ابتعاداً عن منهج أهل الاستنباط من أن العبرة بشمول اللفظ لا بخصوص السبب ولذا ترى أهل المذاهب مجمعين على استحباب لبس القلنسوة ، والرداء ، والازار في الصلاة كما في شرح المنية ( ٣٤٩ ) ومجموع النووي ( ٣ - ١٧٣ ) وغيرهما

وقد استقصى المحدث السيد محمد بن جعفر الكتاني رحمه الله في (الدعامة) ذكر الأحاديث الدالة على مبلغ مواظبته صلى الله عليه وسلم على لبس القلانس بعمامة وبدون عمامة ، وأقوال أهل العلم في ذلك فليراجع .

وأما ما يروى من أنه عليه السلام كان ربما نزع قلنسوته فجعلها سترة بين يديه وهو يصلي فضعيف كما في شرح الشمايل وغيره فلا يعرج عليه . وليس له ذكر في دواوين الحديث المعتبرة فلا يمكن أن يناهض العمل المتوارث والسنة المتوارثة في تغطية الرأس . نعم كان عمر رضي الله عنه ينهى الاماء عن تغطية رؤوسهن فلعل هؤلاء الحسر يعدون أنفسهم من الاماء !! أو يحبون التشبه بهن في صلواتهن . وهذا ليس من شأن الرجال في نظرنا وهم وشأنهم في

ذلك . فمن استهان بالعمل المتوارث والسنة المتوارثة في تغطية الرأس ولم يكثر بحصول التشبه بحال النصارى في صلواتهم ولا بمشابهة الاماء لا يكون سليم النية فلا يمكن من شغبه الفارغ .  
وأما الحج فعبادة خاصة في مكان خاص وزمان خاص فلا يقاس عليه شيء في باب الكشف عن الرؤوس .

وفي شرح منية المصلى (٣٤٨) : « ويكره أن يصلي حاسراً رأسه تكاسلاً — بأن استئقل تغطيته ولم يرها أمراً مهماً في الصلاة فتركها لذلك — ولا بأس إذا فعله تذلاً وخشوعاً — وقوله « لا بأس » يدل على أن الأولى ان لا يفعله وأن يتذلل ويخشع بقلبه فانهما من أفعال القلب » هـ .

وهكذا الحكم في باقي المذاهب ، وزد على ذلك أن كشف الرأس في الصلاة أصبح شعاراً لطائفة من مبتدعة اليوم فينبذ نبذاً بعداً عن التشبه بهم . والحاصل انه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى وهو حاسر الرأس من غير عذر حتى نقضى به صلى الله عليه وسلم في كشف الرأس في الصلاة ، وقد سبق بيان عادة النصارى من كشف الرؤوس في صلواتهم بل هم يفعلون كذلك في كل موقف احترام يقفونه .

ومن الأنباء الطريفة المتصلة بكشف الرؤوس أن الروس لما استولوا على قوقاسيا الاسلامية سنة ١٢٨٠ هـ بعد حرب دامت نصف قرن ألزم حكام الروس المسلمين هناك أن يكشفوا رؤوسهم عند دخولهم على الحكام فأنف عالم رباني ملأ قلبه العزة الاسلامية من

قبول هذا الارغام وقال للحاكم العام : أنتم اعطيتم كلمة بان لا تتدخلوا  
بشؤون ديننا ، وكشف المسلم عن رأسه عند دخوله على الحاكم  
محظور في دين الإسلام فكيف تحاولون الآن ان ترغمونا على ذلك ؟  
فقال الحاكم سأجمع علماءكم في مؤتمر لأعلم ما اذا كانت آراؤهم  
تتطابق رأيك ففعل فاذا العلماء يتخاذلون بمجمجين وذلك العالم مصر  
على رأيه . فقال الحاكم لذلك العالم : اكتب مستندك في رأيك هذا  
لأرفعه إلى الرئيس الأعلى لعلماء الدين الاسلامي في الدولة فاذا وافقك  
على رأيك هذا أنفذ حكم اعفاء المسلمين من ذلك الالتزام في قطركم رغم  
انفرادك في الرأي . والا فانت تتحمل عاقبة اصرارك . فقال العالم :  
وهو كذلك . وكتب مامعناه : ( ان المسلمين لا يزعون قلائسهم عند  
دخولهم المساجد وفي صلواتهم لله جل جلاله فاذا فعلوا ذلك عند  
دخولهم اليكم يكونون كأنهم يحلونكم فوق اجلال الله وهذا مما لا يجوز  
في دين الإسلام ) . فبعث الحاكم ما كتبه الى الرئيس الأعلى فاتفق  
أن وافق الرئيس على رأى هذا العالم الغيور فتم اعفاء المسلمين في ذلك  
القطر من هذا الالتزام .

هكذا تكون العزة والانفة والابتعاد عن التشبه بأهل الكتاب  
بمخلاف ديدن دعاة توحيد الأديان ، وجعلها في منازل متساوية ،  
ودعاة ازالة الحواجز بينها .

## الصلاة في النعل

وأما الصلاة في النعل فصحيحة إذا كانت ظاهرة لا تمانع (١) وضع باطن رؤوس الأصابع على الأرض كما هو شأن تمام السجدة — على ما ذكره الخطابي وغيره — وكان مسجد النبي عليه السلام مفروشاً بالحصباء ، وحجرات أزواج النبي صلى الله عليه وسلم كانت في اتصال المسجد فلم تكن نعله عليه السلام مظنة إصابة قدر أصلاً لأنه لم يكن يبطأ بها شوارع قدرة وكانت المدينة المنورة طاهرة الأزقة من الأرواث والأرجاس انسياحاً من الصحابة رضي الله عنهم لأمر الرسول صلى الله عليه وسلم في مراعاة النظافة الكاملة في البيوت وأفنيتها فضلاً عن بيوت الله فكان الماشي فيها يتمكن من التحفظ في المشي من وطء الأقدار . وارضائها كانت رملية رخوة يؤمن معها الرشاش وعند ارادة صب الماء كانوا يتعدون عن الأزقة والمسالك ويتطلبون دماً من الأرض لا يرش ، وكان عليه السلام إذا أراد البراز انطلق حتى لا يراه احد وكان ينهى عن الملاعن الثلاث — وكان ينهى عن التخلي في طريق الناس أو ظلمهم كما أخرجه أبو داود وغيره بخلاف شوارع اليوم ومراحيض اليوم فاتها لا يمكن فيها التحفظ من وطء الأقدار والرشاش على النعال لكون مراحيضها صلبة ترش حتماً على النعال ولا سيما إذا بال الشخص وهو قائم لأنها على طراز افرنجي لا يتمكن المرء من البول فيها إلا وهو قائم .

وقد صح أنه عليه السلام خلع نعله عند الصلاة في فتح مكة فيكون

(١) والنعال في عهد النبي صلى الله عليه وسلم كانت لينة ذات قبالي بين الأصابع كنعال الحجاز اليوم بخلاف مداسات اليوم الصلبة التي لا يتمكن المصلي من انتمام السجود فيها (ز) .



هذا آخر الأمرين . كما أنه خلع حينما أعلمه جبريل أن بنعله أذى .  
والترخيص عند التحقق من طهارة النعل هو مقتضى الأدلة عند  
المحققين . ومن يرى استحباب لبسها بشرطه إنما استحباب لمخالفة اليهود  
لكن أهل الكتاب أصبحوا اليوم يدخلون كنائسهم ويصلون بنعالهم  
فتكون المخالفة لهم في خلع النعال لا في لبسها .

وقول أنس رضي الله عنه ( نعم ) لمن سأله ( أكان يصل في  
النعلين ؟ ) لا يدل على المواظبة كما تجد ما يوضح ذلك في شرح النووي  
لمسلم عند كلامه في صلاة الليل . فتكون دعوى بعض الحنابلة الشذاذ سنية  
لبس النعل في الصلاة غير قائمة بالحجة . بل بعد اليوم من سوء الأدب  
دخول المساجد بالنعال لما ذكره النووي والآتي في شرح مسلم وعلى  
القاري . في شرح المشكاة والمقرئ في فتح المتعال ، والله كنوى في  
غاية المقال وابن أبي سعيد السجستاني في منية المفتي ، والحموي في  
الأشياء بل هم سلف في الصحابة رضي الله عنهم

واليك تفصيل ما يدل على ذلك :

قد صح عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه سئل : أكان النبي صلى  
الله عليه وسلم يصل في نعليه ؟ فقال : نعم . كما في الصحيحين وغيرهما  
وقال النووي في باب قيام الليل من شرح مسلم : إن المختار الذي  
عليه الاكثرون والمحققون من الأصوليين أن لفظة ( كان ) لا يلزم  
منها الدوام ولا التكرار . وإنما هي فعل ماض يدل على وقوعه مرة  
فإن دل دليل على ذلك عمل به والا فلا تقتضية بوضعها

وفي حاشية معاني الآثار قال النووي : لا يؤخذ منه لغيره صلى الله عليه وسلم لأن حفظ غيره لا يلحق به ثم ان فعل لا يفعل في المساجد لئلا يفضى إلى الفساد بل لا يدخل المسجد بالنعل مخلوعة إلا وهي في كن يحفظها .

وفي المجموع للنووي ( ٣ - ٤٢٧ ) . قال الشافعي : وأحب إن لم يكن الرجل متخففا أن يفضى بقدميه إلى الأرض ولا يسجد متنعلا هـ . ومصادقه ما في الام للشافعي ( ١ - ٩٩ ) ، وأحب اذا لم يكن الرجل متخففا أن يفضى بقدميه إلى الأرض ولا يسجد متنعلا فتحول النعلان بين قدميه والأرض هـ .

قال ابن بطال : الحديث محمول على ما إذا لم يكن فيهما نجاسة . ثم هو من الرخص كما قال ابن دقيق العيد لا من المستحبات لأن ذلك لا يدخل في المعنى المطلوب من الصلاة وهي وإن كانت من ملابس الزينة إلا أن ملاستها الأرض التي تكثر فيها النجاسات قد تقصر عن هذه الرتبة وإذا تعارضت مراعاة مصلحة التحسين ومراعاة إزالة النجاسة قدمت الثانية لأنها من باب دفع المفسد والآخرى من باب جلب المصالح إلا أن يرد داليل بالحاقه بما يتجمل به فيرجع إليه ويترك هذا النظر اهـ كما في شروح البخاري .

وأنت تعلم منزلة ابن دقيق العيد في الحفظ والاجتهاد واجمع بين مذهبي مالك والشافعي أتم جمع .

وقال ابن حجر : ورد في كون الصلاة في النعال من الزينة المأمورة

بأخذها في الآية حديث ضعيف جداً أورده ابن عدى في الكامل ،  
وابن مردويه في تفسيره من حديث أبي هريرة والعقيلي من حديث  
أنس اه ولا شأن لمثل هذا الضعيف في باب الأحكام فيبقى نظر  
ابن دقيق العيد مأخوذاً به .

وفي شرح جامع الترمذي للعراق : اختلف نظر الصحابة والتابعين  
في لبس النعال في الصلاة هل هو مستحب أو مباح ، أو مكروه ،  
والذي يترجح التسوية بين اللبس والنزع ما لم يكن فيما نجاسة محقة  
أو مظنونة اه .

فخلاهم فيما اذا كانت طاهرة لا في النعل التي يمشي فيها لابسها في  
مثل شوارعنا وأزقتنا ومراحضنا أصلاً كما نوضح ذلك . واستحباب  
من استحب لبسها إنما هو باعتبار المخالفة لليهود لحديث أبي داود ،  
والحاكم ، عن شداد بن أوس لكن في سنده مروان بن معاوية وهو  
مدلس وقد عنعن ، ويعلى بن شداد وعنه يقول الذهبي : بعض الأئمة  
توقف في الاحتجاج بخبره اه . على أن أهل الكتاب أصبحوا  
يصلون في نعالهم فتكون المخالفة لهم في نزعها لا في لبسها في الصلاة  
كما في بذل المجهود وكما هو مشهود .

وقال الآبي في شرح مسلم ( ٢ - ٢٥١ ) في شرح حديث أنس  
السابق : ، ظاهره التكرار ولا يؤخذ منه جواز الصلاة في النعل وإن  
كان الأصل التأسي لأن تحفظه صلى الله عليه وسلم لا يلحق به غيره بل  
الناس تختلف حالهم في ذلك . فرب رجل لا يكسر المشي في الأزقة  
بوالشوارع وإن مشى فلا يمشي في كل الشوارع التي هي مظنة النجاسة ،

وانما يؤخذ جواز الصلاة فيها من فعل الصحابة رضى الله عنهم منضمها إلى إقراره صلى الله عليه وسلم هم .

ثم إنه وإن كان جائزاً — يعنى عند إمكان إتمام السجدة فيها مع طهارتها — فلا ينبغي أن يفعل لاسيما في المساجد الجامعة فإنه قد يؤدي إلى مفسدة أعظم كما اتفق في رجل يسمى هداجا من أكابر أعراب أفريقية اذ دخل الجامع الأعظم بتونس باخفائه فزجر عن ذلك فقال : دخلت بها كذلك والله على السلطان . فاستعظم ذلك العامة منه وقاموا عليه وأفضت الحال إلى قتله وكانت فتنة ، وأيضا فإنه يؤدي إلى أن يفعله من العوام من لا يتحفظ في المشي بنعله بل لا يدخل المسجد بالنعل مخلوعة إلا وهي في كن يحفظها هـ .

وانت تعلم منزلة الأبى بين شراح مسلم ومن نظرائه بمنظار مصغر فهو مختل البصر عليل النظر ، وترجمته في نيل الأبتهاج ( ٢٨٧ ) وقد تابعه السنوسى شارح مسلم .

وقال الأئى أيضا في ( ٢ — ٦٦ ) وأما إدخال الانعالة غير مستورة فسأل الشيخ الصالح أبو على القروى الشيخ الفقيه الصالح أبا الحسن المنتصر عن ذلك فقال : ياسيدى ألم تخبرنى أن سيدى أبا محمد الزواوى رآك وضعت نعلك غير مستورة بازاء سارية . فقال : أنتم أيها الرهط يقتدى بكم فلا تفعل . فكان القروى بعد ذلك يقول حدثنى المنتصر عنى أن الزواوى كرهه هـ . ومثل ذلك في مدخل ابن الحاج المالكي .

هكذا كان علماء المالكية في التحفظ أسوة باخوانهم من علماء

باقى المذاهب . ومخالفة هؤلاء جميعا ليست بالأمر الخين عند من أوقى بصيرة .

قال ابن حجر المكي فى شرح المشكاة فى شرح حديث ( خالفوا اليهود ) وقضيته نذب الصلاة فى النعال والخفاف لكن قال الخطاى : ونقل عن الامام الشافعى أن الأدب خلع نعليه فى الصلاة ، وينبغى الجمع بحمل ما فى الخبر على ما اذا تيقن طهارتهما ويتمكن معهما من تمام السجود بأن يسجد على جميع أصابع رجله . وكلام الامام فيما اذا كان على خلاف ذلك ا هـ .

ورد عليه على القارىء فى شرح المشكاة ( ١ — ٤٨٣ ) وقال : وهذا خطأ ظاهر لأنه يلزم منه أنه إذا تيقن الطهارة ولم يمكن معهما اتمام السجود يكون خلع النعل أدبا مع أنه حيثئذ واجب . فالأولى أن يحمل قول الشافعى على أن الأدب الذى استقر عليه آخر أمره عليه السلام خلع نعليه ، أو الأدب فى زماننا عند عدم اليهود أو النصارى أو عدم اعتيادهما الخلع . ثم سنح لى أن معنى الحديث خالفوا فى تحوير الصلاة مع النعال والخفاف فانهم لا يصلون أى لا يجوزون الصلاة فيهما . ولا يلزم منه الفعل وإنما فعله عليه السلام تأكيداً للخالف مخالفة خصوصاً على مذهب من يقول إن الدليل الفعلى أقوى من الدليل القولى ا هـ .

ونعال الصحابة كانت لبنة مكشوفة الاصابع كالنعال المعروفة فى الحجاز إلى اليوم فيسبل معهما اتمام السجود بخلاف مداسات اليوم فانها صلبة فوضع الرجل فيها كوضعها

في صندوق فلا يتمكن المصلي من إتمام السجود فيها . وعديث السجود على سبعة آداب مما أخذ به جميع الفقهاء في جميع المذاهب . وفي شرح المنية ( ٢٨٥ ) : المراد من وضع القدم وضع أصابعها قال الزاهدي : ووضع رؤوس القدمين حالة السجود فرض ، وفي مختصر الكرخي سجد ورفع أصابع رجله عن الأرض لا تجوز وكذا في الخلاصة والبرازية ، والمراد بوضع الأصابع توجيهها نحو القبلة ليكون الاعتماد عليها والافهو وضع ظهر القدم وهو غير معتبر وهذا مما يجب التنبيه له فإن أكثر الناس عنه غافلون اه وذلك بعد أن رد على صاحب العناية وهمه وقال عن قوله في عدم وجوب وضع الأصابع في السجود : إنه بعيد عن الحق وبضده أحق إذ لا رواية تساعد والدراية تنفيه اه .

ومن الدليل على أن نزع النعلين آخر الأمرين حديث عبد الله بن السائب عند أبي داود أنه رآه عام الفتح يصلي وقد خلع نعليه .

ثم ما وقع في حديث أنس عند الطبراني وغيره من أنه عليه السلام ( لم يخلع نعليه في الصلاة إلا مرة ) فالمراد به خلعهما أثناء الصلاة لصريح لفظ الحديث نفسه ، لأن الصلاة في الحديث جعلت ظرفا للخلع فلا يتصور أن تكون الصلاة ظرفا للخلع إلا إذا وقع الخلع في أثناء الصلاة كما لا يخفى فيكون تخيل أنه عليه السلام لم يخلع النعلين قبل الصلاة طول عمره إلا مرة ، خروجاً على نص الحديث ودلالته الصريحة ، فلا ينافي هذا الحديث كثرة خلعه قبل الصلاة . هـ أن في سند حديث أنس ثمانية بن عبد الله — وهو ممن يشير ابن معين

إلى ضعفه وكان غير محمود في القضاء وإن كان ممن ينتقى بعض حديثه في الصحيح وليس هذا منه — وفيه أيضا عبد الله بن المثنى — وهو متكلم فيه وإن انتقى بعض حديثه في الصحيح أيضا — على أن خبر أنس هذا تعارضه روايات عن ابن عباس ، وأبي هريرة ، وابن مسعود ، وعبد الله بن الشخير رضي الله عنهم حيث لم يوجد فيها القصر على مرة واحدة ، بل فيها ذكر الخلع أثناء الصلاة فقط من غير قصر على مرة واحدة ، وهو الموافق لأحاديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، وأبي هريرة ، وعائشة ، وعبد الله بن السائب رضي الله عنهم المخرجة في سنن أبي داود ، والبيهقي ، ومسنند أحمد ، ومعجم الطبراني الأوسط ، وغيرها في صلاته عليه الصلاة والسلام وهو غير لابس التعلين .

**على أن** المسجد النبوي كان مفروشا بالحصباء في مبدأ الأمر ، وليس له سقف يحمي أرضه من حرارة الشمس فكان يحوج ذلك إلى اتخاذ نعال خاصة اتقاء من حرارة الحصباء وخشونتها وأين هذا عما استقر عليه الأمر فيما بعد ؟ ولأنهم على من اتخذ نعالا لينة . كأخفاف لينة دون الكعبين ليلبس أثناء الصلاة خاصة كما كان أصحاب شيخ مشايخنا الضياء المحدث يفعلون ذلك لأن مثل هذه النعال لا تحول دون التمكن من إتمام السجود ، ولا هي مظنة لصوق النجاسة بها لعدم المشي بها في الأزقة والشوارع . وفي حديث الطحاوي بطريق شعبة ، عن النعمان بن سالم ، عن عثمان بن عمرو بن أوس قال : كان جدي — يعني أوس بن أبي أوس رضي الله عنه — يصلي فيأمرني أن أناوله نعليه فينتعل ويقول : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في نعليه اهـ وهذا اتخاذ نعل خاصة للصلاة وهذا مما لا كلام فيه

كما سبق . ومن لم يعترف بمبلغ تحفظ النبي صلى الله عليه وسلم وتحفظ  
أصحابه رضى الله عنهم من الاقدار في ثيابهم ومساجدهم ومنازلهم  
وازقتهم مع كثرة ماورد في ذلك من الأحاديث التي أشرت الى بعضها  
ولم يلتفت الى صنوف الأرجاس والانجاس المشهودة في أزقة اليوم  
ومراحض اليوم بل منعرجات الشوارع التي اتخذها حمير البشر  
مذاهب ومبالات تسيل أرجاسها الى تلك الشوارع المرشوشة ، وحمل  
العامية على أن يوسخوا المساجد بنعالم القدرة ؛ وعرض صلواتهم  
هكذا للفساد بنجاسة نعالم . وعدم تمكنهم من إتمام السجود فيها  
لصلواتهم فهو مريض القلب . زنج العقل ، وسخ الفعل ، متعام عن  
الحقائق ، مكابر ، فلا يستحق الخطاب .

وقد تطابقت كلمات أهل العلم على أن الصلاة في نعال الشوارع  
اليوم خلاف الأدب وإن كانت طاهرة بل سوء الأدب كما تجد تفصيل  
ذلك في «منية المفتي» للسجستاني و «فتح المتعال» للعلامة المقرئ ،  
و «شرح المشكاة» لعلي القاري و «غاية المقال» للمحدث عبد الحى  
اللكهنوى وغيرهما .

وأما طهارة النعل بالمسح على الارض ففما إذا كان الأذى فيها ذا  
جرم غير رطب تتشرب النعل وطوبته النجسة لأن  
لفظ الحديث عن أبى داود — فى الصلاة — من روايته عن موسى  
ابن اسماعيل ، عند حماد بن سلمة ، عن أبى نعام السعدى ، عن أبى  
نضرة ، عن أبى سعيد الخدرى مرفوعا : «إذا جاء أحدكم المسجد  
فلينظر فإن رأى فى نعليه قدرا ، أو قال أذى فليمسحه وليصل فيهما ،



ومثله في صحيح ابن حبان إلا أنه لم يقل فيه : وليصل فيهما . ولفظ الطيالسي بطريق حماد وهذا السند مرفوعا : ، فاذا أتى أحدكم المسجد فليُنظر فإن رأى في نعليه أذى فليخلعهما والا فليصل فيهما . وهذا ساكت عن المسح بل أمر بالخلع فيكون الخلاف في حديث أبي سعيد بعيد الشقة كما ترى مع أن سنده أمثل من سند حديثي الأوزاعي عند أبي داود .

وفي لفظ ( إن وجد ) ، فدل لفظ ( إن رأى ) ولفظ ( إن وجد ) على أن المراد بالأذى هو المرنى ونحو البول لا يرى بعد الجفاف فيكون المراد من الأذى في الحديث ما هو ذو جرم لأنه هو الذي يرى ويوجد ، وفي حديث أبي هريرة عند أبي داود بين تطهيرهما بقوله عليه السلام : ، فطهورهما التراب ، ومن المعلوم أن التراب لا يزال الرطوبة التي تشربها النعل فيكون التطهير بالتراب مقصوراً على الأذى اليابس ذي الجرم بهذا التعليل لأنه هو الذي يزول بالتراب وأما تطهير الرطب أو المائع فلا يكون إلا بالماء لنص قوله تعالى ( وثيابك فطهر ) ولصراح السنة في عذاب من كان لا يستبرئ من بوله في الصحيحين وغيرهما . والأمر بالاستنزاه من البول في كتب السنن والمسانيد ، ومن لم يغسل نعله من البول ونحوه لم يظهر ثيابه ولم يستنزاه من البول وهذا ظاهر جداً ، فمن تساهل في المتشرب والجاف غير المرتين يكون متمسكاً بالسراب . بدون دليل يقبله أهل التخاطب . على أن النجاسة هنا حسية لا تزول إلا بأزالة عينها لا حكيمة حتى نحكم عليها بالزوال بدون مزيل

حتى بخلاف التيمم المزبل للحدث . بل أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن حفص بن غياث ، عن الأعمش ، عن يحيى بن وثاب . قال : سئل ابن عباس رضى الله عنهما عن خرج إلى الصلاة فوطئ على عذرة . قال : ان كانت رطبة غسل ما أصابه ، وإن كانت يابسة لم تضره اهـ ورجاله رجال الصحيح ، ولفظ ابن عباس عند رزين العبدري في جامعه : ( إذا مر ثوبك أو وطئت قدراً رطباً فاغسله : وإن كان يابساً فلا عليك ) .

**فعلم** أن القول بوجوب غسل الرطب والاكتفاء بالمسح في ذي جرم يابس في غاية من قوة الحججة وسلامة الفهم . فيتعين الغسل إذا أصاب النعل بول ، أو خمر ، أو مشى لابس النعل في شارع مرشوش غير خال من النجاسة كما هو مذهب جمهور أئمة الهدى . قال البدر العيني في شرح البخارى ( ٢ - ٢٨٩ ) : « قال مالك وأبو حنيفة لا يجزيه أن يطهر الرطب إلا بالماء ، وإن كان يابساً أجزأه حكه . وقال الشافعى : « لا يطهر النجاسات إلا الماء في الحف والنعل وغيرهما اهـ » .

وأما محاولة استغلال ما يروى عن مالك من أن طهارة الثياب ليست بشرط في صحة الصلاة فعلى مخالفتها للأدلة الصريحة لم يصح عن مالك أصلاً بل الصحيح عنه هو ما رواه أبو طاهر عن ابن وهب عنه : أن طهارة الثياب في الصلاة فرض . ومن مثل ابن وهب بين أصحاب مالك في قبول مروياته جمعاء : عند جمع الفقهاء والمحدثين ؟ .

قال النووي في المجموع ، ( ٣ - ١٣٢ ) عند الكلام في

شروط الطهارة من النجاسة في الصلاة : « هذا مذهبنا وبه قال أبو حنيفة ، واحمد ، وجمهور العلماء من السلف والخلف ، وعن مالك في إزالة النجاسة ثلاث روايات أصحها وأشهرها : أنه إن صلى عالماً بها لم تصح صلاته ، وإن كان جاهلاً أو ناسياً صححت — وهو قول قديم للشافعي . والثانية : لا تصح الصلاة علم . أو جهل . أو نسي . والثالثة : تصح الصلاة مع النجاسة وإن كان عالماً وعمداً ، وإزالة التماسه اه ، فالأولى : رواية المدونة . والثانية رواية ابن وهب كما في المتقى للباجي . والثالثة : رواية محمد بن أحمد العتيبي المتوفى سنة ٢٥٥ هـ صاحب المستخرجة المعروفة بالعتبية ، وعنهما يقول محمد بن عبد الحكم : رأيت جلها كذباً ومسائل لا اصول لها . وقال ابن وضاح : في المستخرجة خطأ كثير . قال ابن لبابة : كثرت فيها من الروايات المطروحة والمسائل الشاذة وكان يؤتى بالمسألة الغريبة ، فإذا أعجبته قال أدخلوها في المستخرجة كما في الديباج لابن فرحون (٢٣٩) ، فلا يعول على رواية مثله المخالفة لما عليه الجماعة ولروايات ثقات أصحاب مالك ، فإذا اختلفت الروايات عن إمام فالمتعين هو الأخذ بما يوافق الجماعة منها إذا تساوت الروايات قوة وضعفنا فلا يعد في موقف الشذوذ عن الجماعة فكيف إذا كانت الرواية المخالفة لما عليه الجماعة واهية كما هنا لكونها رواية العتيبي الواهي الروايات ، وأما الأولى : فرواية المدونة التي لها المقام الأول عند المالكية ، وأيدها الباجي ، وأما الثانية : فرواية ابن وهب المتفق بين الفرق على جلالة قدره ، وهي الموافقة لما عليه الجماعة تمام الموافقة وعليها عول القاضى عبد الوهاب البغدادي المالكي المشهور ، وأما الثالثة : فخالفة لما عليه الجماعة كل المخالفة . فتعجز لضعفها رواية ،

وتهاهت أدراية ، بل قال الباجي في المنتقى ، ( ١ - ٤٢ ) : فمن رأى نجاسة من بول أو غيره في ثوبه أو في جسده وهو في صلاته فروى ابن القاسم عن مالك يقطع الصلاة اهـ . وقال أيضاً ( ١ - ٤١ ) وقال القاضي أبو محمد - يعني عبد الوهاب - في التلقيب : إن إزالة النجاسة واجبة لا خلاف في ذلك من قوله ، وإنما الخلاف في الإزالة هل هي شرط في صحة الصلاة أم لا . وهذا هو الصحيح عندى إن شاء الله ، وبالله التوفيق اهـ .

**فَيُبَيِّن** من ذلك وما نقلناه من رجال مذهب مالك الثقات أنه لا مجال للتمسك بمذهب مالك أصلاً في التساهل في أمر طهارة الثياب عند مناجاة العبد ربه في صلاته ، وصدق من قال : من تتبع شواذ العلماء ضل ، ومن حمل الشاذ حمل شراً كبيراً ، و لا يحمل الشاذ إلا الرجل الشاذ ، كما في شرح علل الترمذى لابن رجب ، وتبين أيضاً أنه لا مجال لمغالط أن يحاول التشغيب في التساهل في أمر الطهارة في الصلاة ، لوضوح حجة الجمهور في المسألة في نص الكتاب على تطهير الثياب ، وفي صراح السنة الآمرة بالاستنزاه من البول إطلاقاً ، أو المبينة أن عامة عذاب القبر من عدم الاستنزاه من البول كما في السنن والصحاح .

وأما حديث المضى على الصلاة بعد خلع النعل أثناء الصلاة فقد اختلفت الفاظه في الروايات من شيء أو أذى أو قدر أو خبث فيكون أحدها هو لفظ الرسول ﷺ وما سواه لفظ الراوى على طريقة الرواية بالمعنى ، فلا يتعين قصد النجاسة بذلك إلا لفاظاً والقدر قد يطلق على المستكرة طبعاً وكذا الخبث قد يطلق على المستخبث طبعاً ، وقد يطلقان على النجاسة إطلاقاً

المشترك على المعنيين لا إطلاق العام على متناولاته لأن الطاهر وغير الطاهر حقيقتان مختلفتان فلا تندرجان تحت عام ، فيحتاج الأمر إلى بيان يعين المراد من المجمل على تقدير ثبوت تلك الألفاظ المتفاوتة المعاني عن المعصوم صلى الله عليه وسلم ، مع أن الرواية بالمعنى واضحة في تلك الألفاظ المتعددة ، على أن شيئاً من رواية هذا الحديث أعنى المضى على الصلاة بعد خلع النعلين لأذى فيهما لم يرد في الصحيحين ؛ وتساهل الحاكم وابن حبان في التصحيح معروف ، بل ليس سند من أسانيد هذا الحديث في - السنن والمسانيد - يسلم من المأخذ ، من انقطاع أو وجود رجل متكلم فيه في سنده ، أو اختلاف فيه وصلاً وإرسالاً أو غير ذلك مما ينزل درجة الحديث من مرتبة الصحة إلى منزلة ما يتقوى بعض رواياته ببعض ؛ ومثله لا يصلح أن يكون مناهضاً لنص الآية وصراح وجوب الاستزاه من البول في السنة الصحيحة ، بل تحمل تلك الدلائل الواضحة على حمل أحاديث المضى على الصلاة بعد خلع النعل لأذى فيها على معنى الأمر المستحب الذي لا يمنع صحة الصلاة كالطين والمخاط ودم حلية - كما ورد في بعض الروايات - مما لا يمنع صحة الصلاة وإلا أعاد عليه السلام الصلاة ولم يعدها فإذا علم أن روايات المضى على الصلاة بعد خلع النعل متكلم فيها وأنها من قبيل ما يتقوى بعض ببعض ، ظهر أنها لا يمكن معارضتها للكتاب والسنة الصحيحة الصريحة ولا سيما فيما يخالف القياس ، اللهم إلا أن يؤخذ بها فيما وافق القياس ولم يخالف النصوص ، وهو الاكتفاء بالمسح فيما إذا كان الأذى نجساً يابساً لأنه بالمسح يزول بخلاف الرطب الذي تتشرب

النعل رطوبته النجسة ؛ وهذا هو وجه قول القائلين بوجوب غسل الرطب كما سبق .

وأما العفو عن طين الشوارع فلا تعق به في مثل هذه البلاد الخالية من الأرحال ، على أنه إنما هو عند الضرورة ، ولا ضرورة في استبقاء النعلين على القدمين في مثل هذه البلاد ، ثم ما يباح للضرورة إنما يقدر بقدرها عند أهل الفقه ، فلا يستساغ الاسترسال في ذلك استرسالا غير محدود ، وأما إناخة رواحل بعض الوفود قرب المسجد النبوي فلا تصلح لاتخاذها وسيلة لرمى أزقة المدينة المنورة بالقذارة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وعهد أصحابه رضي الله عنهم أجمعين ، لأنها أمر نادر لا يبنى عليه حكم عام ؛ فسرعان ما كانت آثار تلك الاناخة تزال لأن إزالة الأذى عن الطريق من تعاليم هذا الشرع الأغر فضلا عن أبواب المساجد ، وكان الصحابة من أراعى الأمة لتلك التعاليم ، على أن كلامنا ليس فيما اختلف فيه ، وإن كان الحريص على دينه يبتعد عن مواضع الخلاف ليطمئن إلى صحة صلاته من غير خلاف ، وأما صب الخمر في الأزقة فما كان إلا يوم تحريمها ، فمثل هذا الأمر الطارىء بعيد عن الدوام بل يزال أثره في الحال ، فلا يصلح لاتخاذها وسيلة لاستباحة استدامة الوساخة أصلا ، ولا لعدم الصحابة رضي الله عنهم يطؤون بنعالهم الأرجاس ويصلون فيها ، حاشاهم عن ذلك ، بخلاف خمرات اليوم فإنها دائمة الأرجاس ، في الشوارع التي هي بها ، فوطئ تلك الشوارع بالنعال لاسمائها أثناء رشها بمناسبة الحر ثم الصلاة في تلك النعال مما لا يتفق والتحفظ في شئون الدين .

وصفوة القول أن حمل الناس على الصلاة في المساجد بنعالهم التي يخطون بها هذه الشوارع، وهذه الازقة، وتلك المراحض تعرض لصلواتهم للفساد بسبب النجاسة التي تشربتها النعال، وبعدم إمكان إتمام السجدة في هذه المداسات الصلبة عند جمهور الفقهاء، وتوسيع المساجد التي أمرنا بتطهيرها وتطهيرها، ونشر للجراثيم التي تحملها تلك النعال القذرة إلى أقدس بقعة حيث يناجي المصلي ربه. وكل ذلك شريعته يجب إبعاده عن المساجد بالسهر على أحوال أئمة المساجد الذين بينهم من يتساهل في ذلك بكل أسف. ومن لا ينصاع منهم لأحكام الشرع في ذلك زعم أن ما فعله هو السنة، يرغم أن يتبعد عن الإمامة في مساجد أهل الحق، وإن كان لابد من الاغضاء عن ذلك باسم الحرية في المعتقد والعمل فليكن عمله ودعوته إلى نخلته في معبد خاص تبنيه عشيرته، وحظيرة خاصة تحوطها طائفته بأموالهم التي يكتسبونها بكديهم، وعرق جبينهم، لا بالأوقاف المرصدة لجوامع المسلمين. ألهمنا الله سبحانه الرشد والسداد، والابتعاد عن وجوه الفساد. وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

كتبه المفتقر إلى مولاه محمد زاهد بن الحسن الكوثرى عفى

عنهما بمصر القاهرة في ١٧ شعبان المعظم سنة ١٣٦٦ هـ